

# «الشان»: تراجع نسبة مخاطر السيولة لدى «المتحد» بـ36,3% في 2012



قال تقرير الشان الاقتصادي الأسبوعي أن البنك الأهلي المتحد قد أعلن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع الأرباح الصافية عن مثيلتها لعام 2011، حيث بلغ صافي ربح البنك بعد خصم قيمة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العائلة الوطنية والرياسة والحصص غير المسيطرة - إلى نحو 37,9 مليون دينار مقابل 25,5 مليون دينار في عام 2011، مسجلا ارتفاعا بلغ 12,5 مليون دينار ونسبته 49,3٪، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 33,7٪، بعد أن بلغ نحو 23٪ في نهاية عام 2011، نتيجة تراجع المصروفات التشغيلية بنحو 12,4٪ أو ما يعادل 7,9 ملايين دينار، وصولاً إلى 55,9 مليون دينار مقابل 63,8 مليون دينار في عام 2011. ومن تحليل البيانات المالية للبنك نلاحظ ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 122,7 مليون دينار، وهو ارتفاع قارب قيمته 2,1 مليون دينار ونسبته 1,9٪، عن مثيلتها المحققة في 2011، والتي بلغت 110,6 ملايين دينار، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات التمويل بنحو 1,5 مليون دينار أي نحو 1,6٪، وصولاً إلى 97,9 مليون دينار مقارنة بـ 96,3 مليون دينار في 2011، وارتفع صافي إيرادات التمويل بنحو 13٪، أي ما يعادل 8,2 ملايين دينار، وذلك لتراجع التوزيعات للمودعين بنحو 6,7 ملايين دينار، وارتفاع إيرادات التمويل بنحو 1,5 مليون دينار كما أسلفنا سابقاً، وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية نحو 55,9 مليون دينار مسجلاً تراجعاً بلغ قدره 7,9 ملايين دينار أي ما نسبته 12,4٪، كما أسلفنا سابقاً عن 63,8 مليون دينار حيث تراجع بند توزيعات المودعين بنحو 6,7 ملايين دينار.

وتشير الأرقام إلى أن مستوى نسبة مخاطر السيولة تراجعت إلى نحو 36,3٪ مقابل 41,7٪ لعام 2011، بينما سجلت مخاطر معدل الفائدة ارتفاعاً حين زادت من 0,196 مرة في عام 2011 إلى 0,208 مرات لعام 2012. من جانب آخر، ارتفعت قيمة أصول البنك بنحو 0,2٪ أي ما يعادل نحو 5,1 ملايين دينار وصولاً إلى نحو 2632,9 مليون دينار مقابل نحو 2627,8 مليون دينار في 2011، إذ ارتفع بند مدني تمويل بنحو 110,4 ملايين دينار أي ما يعادل 6,8٪، حين بلغ نحو 1728,1 مليون دينار أي نحو 65,6٪ من إجمالي الأصول، مقارنة بـ 1617,7 مليون دينار أي نحو 61,6٪ من إجمالي الأصول في 2011. وارتفع بند استثمارات عقارية بنحو 29,7 مليون دينار حين بلغ نحو 32,2 مليون دينار وتراجعت وأرصدة لدى بنسبة 0,1٪ من إجمالي الأصول، بينما تراجع النقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 156,1 مليون دينار أي بنسبة تراجع بلغت نحو 36,9٪، حين بلغت نحو 267,2

مليون دينار، أي ما نسبته نحو 10,1٪، من إجمالي أصول البنك، مقارنة مع 423,3 مليون دينار في 2011، أي نحو 16,1٪ من إجمالي الأصول، وتراجع أيضاً بند ودائع لدى بنك الكويت المركزي بنحو 38,9 مليون دينار أي ما يعادل 10,5٪ حين بلغ نحو 332,6 مليون دينار وبنسبة 12,6٪ من إجمالي الموجودات، مقارنة مع 371,6 مليون دينار وبنسبة 14,1٪ من إجمالي الموجودات في 2011. وتجدد الإشارة إلى أن ارتفاع صافي أرباح البنك قد أسهم في تحسين المؤشرات المالية الرئيسية، حيث ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك (ROE) من 12,4٪ في العام 2011 إلى 14,1٪ في العام 2012، وارتفع العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة (ROA) من نحو 1٪ في عام 2011، إلى نحو 1,4٪ في العام 2012، والعائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك (ROC) من 28,7٪ في عام 2011 إلى نحو 33,4٪ في عام 2012.

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 18٪ أي ما يعادل 18 فلساً، كما أعلنت نيتها توزيع أسهم منحة بما نسبته 10٪، مقارنة بتوزيع أرباح نقدية بلغت نحو 15٪، أي ما يعادل 15 فلساً، وتوزيع أسهم منحة بما نسبته 5٪، في عام 2011، أما بالنسبة إلى ربحية السهم الواحد (EPS) الخاصة بمساهمي البنك، فقد بلغت نحو 36,2 فلساً، مقابل 29,6 فلساً في عام 2011 بارتفاع قارب نسبته 22,3٪، وهذا يعني تحقيق عائد على القيمة السوقية، في نهاية السنة بلغ نحو 4,4٪، وهو أعلى من مثيله للعام 2011 البالغ 3,7٪، وقد تراجع (تحسن) مستوى مضاعف السعر إلى ربحية السهم (P/E)، حين بلغ نحو 22,7 ضعفاً، بعد أن سجل في عام 2011، نحو 26,7 ضعفاً، وبلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) نحو 3,3 أضعاف، بعد أن كان 3,2 أضعاف في العام 2011، ومن الطيب أن نشهد تحسناً ملحوظاً في أداء البنك.



## نمو جملة الإيرادات المحصلة في 9 أشهر بـ74,1%

أوضح «الشان» أن وزارة المالية أشارت في تقرير المتابعة الشهري لغاية شهر ديسمبر والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2012/12/31 أي تسعة أشهر من السنة المالية الحالية 2012/2013، بلغت جملة الإيرادات المقدرة نحو 24,260 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 74,1٪ عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها وبالغلة نحو 13,9324 مليار دينار، وارتفع العائد على معدل الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفاتئة 2012/2011 وبالغلة نحو 21,444 مليار دينار. وفي التفاصيل تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2012/12/31 بنحو 22,841 مليار دينار أي أعلى بما نسبته 78,9٪ عن الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها وبالغلة نحو 12,7682 مليار دينار، وبما نسبته 94,1٪ من جملة الإيرادات المحصلة ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار من جانب وبلوغ الانتاج في الفترة الأخيرة حاجز الـ 3 ملايين برميل يومياً، أي قريباً من الطاقة القصوى، من جانب آخر.

## انخفاض سيولة «العقار» بـ22,8% في يناير

قال «الشان» إن آخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - لشهر يناير 2013 تشير إلى انخفاض ملحوظ في سيولة سوق العقار، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2012. فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 302,7 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 22,8٪ مقارنة بسيولة شهر ديسمبر 2012، البالغة نحو 392,2 مليون دينار. وتوزعت تداولات يناير ما بين نحو 260,6 مليون دينار، وهي 42,1 مليون دينار، ووكالات، وانخفضت، قليلاً، مساهمة قيمة بيع نشاط السكن الخاص، من جملة قيمة البيوع، إذ بلغت نحو 161,1 مليون دينار، أي ما نسبته 53,2٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 154,5 في ديسمبر 2012، عندما بلغت نحو 213,8 مليون دينار، أي أنها حققت انخفاضاً بلغت نسبته 24,7٪ وانخفاضاً في مساهمتها في الإجمالي، وبلغت قيمة بيع السكن الاستثماري نحو 94,4 مليون دينار، أي ما

ولكن يظل المعدل السنوي للإنتاج النفطي أقل من ذلك وعليه فإن ما تحصل من الإيرادات النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية كان أعلى بنحو 2,555 مليار دينار أي بما نسبته 12,6٪ عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفاتئة وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,420 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ 157,754 مليون دينار بينما كان المقدّر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,642 مليار دينار أي أن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها، بنحو 729 مليون دينار عن ذلك المقدّر إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21,240 مليار دينار وصرف فعلياً طبقاً للنشرة حتى 2012/12/31 نحو 8,158 مليارات دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 906,439 ملايين دينار لكننا ننصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة لكنها لم تصرف فعلاً كما أن الانفاق في الأشهر

نسبته 31,2٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 33,2٪ في ديسمبر 2012، عندما بلغت نحو 130,4 مليون دينار، أي إنها حققت انخفاضاً قارب نسبته 727,6٪ وانخفاضاً في مساهمتها في الإجمالي، وبلغت قيمة بيع النشاط التجاري نحو 50 مليون دينار، إذ ارتفعت مساهمتها النسبية من جملة البيوع، إلى نحو 13,5٪، مقارنة بنحو 11,4٪ في ديسمبر 2012، بينما انخفضت قيمتها المطلقة بنسبة قارب 8,1٪، عن مثيلتها المسجلة في ديسمبر 2012. وارتفعت قيمة بيع نشاط المخازن المطلقة بنسبة بلغت نحو 83,8٪ مقارنة بمثيلتها المسجلة في ديسمبر 2012، كما ارتفعت مساهمتها النسبية من جملة البيوع إلى نحو 2,1٪، مقارنة بنحو 0,9٪ في ديسمبر 2012. وعند مقارنة تداولات يناير 2013 بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفاتئة (يناير 2012)، تلاحظ، أيضاً، انخفاضاً في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة هذه

التداولات من نحو 345,2 مليون دينار، في يناير 2012، إلى نحو 302,7 مليون دينار، في يناير 2013، وانخفاض بلغت نسبته 12,3٪، وطال الانخفاض السكن الخاص والاستثماري، وبنسبة بلغت نحو 13,6٪ و-28,7٪، على التوالي، واستحوذت مساهمة السكن الخاص والاستثماري، في يناير 2013، على نحو 84,4٪ من سيولة السوق العقاري، مقارنة بـ 92,3٪ في يناير 2012، وبمقارنة تداولات آخر اثني عشر (12) شهراً (فبراير 2012 - يناير 2013) بتداولات الفترة (فبراير 2011 - يناير 2012)، نلاحظ أن قيمة تداولات العقود والوكالات، بين فبراير 2012 ويناير 2013، قد بلغت نحو 3,29 مليارات دينار، فيما بلغت نحو 3,01 مليارات دينار، خلال الفترة (فبراير 2011 - يناير 2012)، أي إنها حققت ارتفاعاً نسبتها 9,2٪، وطال الارتفاع أنشطة السكن الخاص والسكن الاستثماري والنشاط التجاري والمخازن بنسبة 13,4٪ و1,4٪ و14,2٪ و1,66٪، على التوالي.

## مجموعة QNB: تبتد المخاطر التي أدت إلى الارتفاع الشديد في أسعار الذهب منذ 2011

توقعت مجموعة QNB أن تتبدد أغلب المخاطر التي أدت إلى الارتفاع الشديد في أسعار الذهب في سبتمبر 2011، حيث بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع في حين ترتفع التوقعات بنمو الأداء الاقتصادي ما يقلص من التوقعات بالحاجة إلى برامج التخفيف الكمي. ولفتت المجموعة إلى تراجع الطلب على الذهب بنسبة 2٪ خلال الربع الثالث من عام 2012 ليصل إلى 1,188 طن مقارنة ببيانات الربع الثالث من عام 2011، وفي خلال تلك الفترة، ارتفع الطلب على الذهب بقوة لأغراض الاستثمار من القطاع المالي، باستثناء المصارف المركزية، في حين أن الطلب على الذهب كمخزون للقيمة تراجع بنسبة 30٪. وترى مجموعة QNB أن مخاطر حدوث مزيد من التراجع في أسعار الذهب تكمن بشكل رئيسي في قيام المصارف المركزية بتشديد السياسات المالية من خلال تقليص برامج التخفيف الكمي وزيادة أسعار الفائدة. وأشارت المجموعة إلى ارتفاع أسعار الذهب إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 1,895 دولار للأوقية في 6 سبتمبر 2011 عندما تزايد اهتمام المستثمرين بالذهب كملاذ آمن وسط أزمته سيادية بين الولايات المتحدة وأوروبا. فقد أدى الطلب على السندات الأميركية إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تراجع العائد منها إلى درجة أن العائد بالأسعار الثابتة أصبح بالسالب، وهذا الوضع جعل الذهب في وضع أفضل كملأذ آمن مقارنة بالأسواق الأميركية، كما أدت مخاطر أزمات الديون السيادية على النمو الاقتصادي إلى ازدياد التوقعات بتوجه

المصارف المركزية إلى تخفيف السياسات المالية وبخاصة برامج التخفيف الكمي، وهي سياسات كان من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الأسعار، الأمر الذي جذب المستثمرين إلى الذهب، كذلك ساهم ارتفاع المخاطر ومعدلات التضخم في أسواق المال وزيادة المخاوف من تاكل قيمة العملات، وبخاصة اليورو، في زيادة الإهتمام بالذهب كمخزون لقيمة التزوات على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ارتفع الطلب على الذهب بنسبة 7٪ في الربع الثالث من عام 2011 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، الأمر الذي رفع الأسعار. وفتت المجموعة إلى أن معظم الزيادة في الطلب على الذهب خلال الربع الثالث من عام 2011 كان يتركز في طلب القطاع الخاص على سبائك و عملات الذهب، الأمر الذي يوضح أن الإهتمام بالذهب في ذلك الوقت كان بهدف استخدامه كمخزون للقيمة وليس كمجوهرات أو في أغراض صناعية، كما أن معدلات شراء المصارف المركزية للذهب ارتفعت بقوة خلال الربع الثالث من عام 2011، حيث أن الذهب أصبح مهما لهذا القطاع مقارنة بالأصول المقيمة باليورو والدولار. وأشارت مجموعة QNB إلى أن الارتفاع الشديد في أسعار الذهب يعود بشكل جزئي إلى الفقاعة التي تكونت بفعل المضاربات ما دفع الأسعار إلى مستويات مبالغ فيها قبل أن تنفجر الفقاعة وتناثر أسعار الذهب بنسبة 16٪ من أعلى مستوياتها عند 1,895 دولار للأوقية إلى 1,895 دولار للأوقية في أقل من ثلاثة أسابيع.

## «تعمير»: استمرار ارتفاع الطلب على الشقق الفندقية في دول الخليج

وبمعدل سنوي بلغ 8,8٪، ليصل عدد تلك المباني إلى 2,026 مبنى حيث تتواجد الغالبية العظمى من مباني الشقق المفروشة الخدمية في المنطقة الشرقية (30,2٪) من أصل 85,687 مبنى مرخص من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار، وتلتها مكة المكرمة بـ19,4٪. وأشار التقرير بأن مطوري العقارات في الإمارات يركزون أعمالهم على قطاع الشقق الفندقية التي لم تكن مستغلة نسبياً قبل ثورات الربيع العربي، فوفقاً لـ «دايرة» الخدمية والتسويق دبي عام 2012 بلغ 577 فندقاً، مقابل 200 مرفق للشقق الفندقية. وأشار التقرير إلى قيام قطر باجتذاب نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو الأمر الذي يعمل على تقوية حجم الطلب على الشقق المفروشة، والذي من المرجح أن يشهد ارتفاعاً كبيراً خلال نهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم والتي ستقام بقطر عام 2022.

أشار تقرير صادر عن «شركة التعمير للاستثمار العقاري» إلى أن قطاع الشقق المفروشة الخدمية في دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال في طور النمو وذلك في ظل هيمنة العلامات التجارية المحلية، والتي تعتبر الغالبية من مرافقها إما قد تم تصميمها على نسق عمارات الشقق السكنية، أو أنه قد تم تحويل المباني السكنية الاعتيادية إلى مرافق شقق مفروشة/خدمية. ولفت التقرير إلى تصاعد حجم الطلب خلال السنوات الأخيرة على الشقق الفندقية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك انسجاماً مع ازدياد عدد المسافرين من رجال الأعمال الذين يزورون المنطقة. وقال التقرير إن المملكة العربية السعودية تعتبر الأولى في المنطقة من حيث نشاط قطاع الشقق الفندقية الخدمية فيها، حيث تعد هذه الشقق السكن المفضل في المملكة، وخلال الفترة من 2004 إلى 2011، ارتفع عدد مباني الشقق المفروشة الخدمية في المملكة العربية السعودية

## «بيان»: المضاربة السريعة تسيطر على مجريات التداول بالسوق

قالت شركة بيان الاستثمار في تقريرها الأسبوعي أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية استمرت في تقديم أداء متباين للأسبوع الثالث على التوالي، حيث واصل المؤشر السعري مساره الصعودي الذي استهل به تداولات العام الحالي، وذلك إثر عمليات الشراء والمضاربات الإيجابية التي تركزت بشكل أساسي على الأسهم الصغيرة، لاسمياً في قطاع الخدمات المالية والعقار، مما مكّنه من تسجيل أعلى مستوى إقفل له منذ مايو من العام الماضي، فيما تمكن المؤشر الوزني من تحقيق نمو أسبوعي محدود على الرغم من تراجع في أغلب أيام التداول، في حين تراجع مؤشر كويت 15 في ظل عمليات جني الأرباح التي تعرضت لها بعض الشركات القيادية والنفطية. كما استمرت عمليات المضاربة السريعة في السيطرة على مجريات التداول في السوق خلال الأسبوع الماضي، وهو ما يفسر حالة التذبذب التي شهدتها المؤشرات في بعض فترات التداول، حيث تركزت تلك العمليات على الأسهم الصغيرة، وخاصة في قطاعي الخدمات المالية والعقار، وما انعكس إيجاباً على المؤشرين السعري والوزني الذي تمكن من إنهاء تداولات الأسبوع ضمن المنطقة الخضراء، في حين تراجع مؤشر كويت 15 تحت تأثير من عمليات جني الأرباح التي طالت عدداً من الأسهم القيادية.

## «القصور الحديثة» تطرح مشاريعها خلال الأسبوع العقاري

كشفت المدير العام لشركة القصور الحديثة محمد فتحي أن الشركة تعتزم طرح أهم مشاريعها بتركيا في منطقة كوشاداسي وذلك خلال مشاركتها في الأسبوع العقاري المقام في الفترة من 16 إلى 21 فبراير الجاري بمجمع الصالحيّة. وأوضح فتحي في تصريح صحافي بهذه المناسبة أن تركيا تعد أحد أقوى الأسواق العقارية في العالم الآن لاسمياً للكويت نظراً لما تتمتع به من إمكانيات هائلة وتسهيلات في التملك المباشر للوحدات العقارية، وعليه فقد انتقلت المؤسسة منطقة كوشاداسي بعناية شديدة لتركيز جميع جهودها التسويقية في هذه البقعة التي تعد أحد أشهر وأكثر الأماكن جذباً للسياح ومرتادي العطلات لما تتمتع به من جو معتدل على مدار العام وأماكن ترفيهية متعددة إلى جانب الناشيونال بارك ثالث أكبر منطقة بالعالم تحتوي على نسبة اكسيجين، ولقت إلى أن الشركة تفخر بولائها الحصرية لشركة من أكبر خمسة شركات عقارية داخل المنطقة، وهي شركة سوسجيتش يابي للإنشاءات والتي تطرح وحدات شقق مشروع عربا إيفر والذي يعد أفضل مشروع يجري تنفيذه حالياً بالمنطقة لاسمياً أنه الوحيد من نوعه الذي يحتوي على بانوراما فيو بإطالة فريدة من نوعها على بحر إيجة وجزر اليونان، كما أنه يتميز بتعدد مساحات وحداته من غرف وغرفتين وثلاث غرف مساحات صافية تبدأ من 2م63 للفرقة الواحدة و2م102 للفرقتين و2م112 للثلاث غرف.

## بلغت 20 مليار دولار في 2011 «الفايننشال تايمز»: دول الشرق الأوسط تطمح إلى استمرار صفقات الاستحواذات والاندماجات

موبينيل مصر، وأيضاً رفعت شركة الاتصالات القطرية كيوتل لحصتها في الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وشركة أسيسال في العراق. وتختلف البيانات في كثير من الأحيان حول عمليات الاندماج والاستحواذ، فبعد تعقب ستاندر اند بورز كيبائيل أي كيو لعدد صفقات الاستحواذات والاندماجات الإقليمية خلال العام الماضي، وجد أن هناك زيادة في عدد الصفقات من 445 العام 2011 إلى 478 على الرغم من الاضطرابات الحالية في المنطقة ك فمع ارتفاع أسعار الطاقة التي ملأت خزائن الصناديق السيادية، ظلت الاستثمارات الخارجية ثابتة. في حين برر عدد من المصرفيين المتخصصين في المنطقة، أن المعاملات الخارجية عبر الحدود والمحلية قد تحتاج إلى عملية انتعاش مستمرة. وقال مسؤول لديي مول الشركة القابضة الشهر الماضي ماجد الفطيم، أن الشركة تتوقع هذا الربع الانتهاء من وضع المسلمات الأخيرة لعرض شراء لعمليات سوسبر ماركيت في مصر تعود ملكيته لمجموعة منصور في صفقة تقدر بنحو 200 إلى 300 مليون دولار. فيما قال الشريك في مكتب لينك لاتر للمحاماة سكوت كامبل «الآن هناك درجة من الثقة، فقد عادت الثقة إلى شوارع الإمارات وأيضاً أنها تنتقل إلى الاستحواذات والاندماجات، فبعد عامين أو ثلاثة من الهشاشة، لا يمكن أن نقول أنها العودة ولكنها عودة إلى مستويات نشاط جيدة، ويضيف أن بعض الصفقات الصغيرة مثل شراء HSBC من عمليات لويد في دولة الامارات قد أضافت شيئاً من التفاؤل.

• محدث فاخوري

## «الأولى للوساطة»: نشاط على الأسهم التشغيلية

التعاملات ما يشير إلى نشاط كبير للافراد. وأفاد التقرير بأن سوق الأوراق المالية شهد خلال الأسبوع الماضي تعاملات نشطة تركزت على حزمة من أسهم الشركات التشغيلية التي تتميز باستقرارها المالي إلى جانب رخص أسعارها السوقية. وحقق السوق خلال الأسبوع مكاسب جيدة على صعيد قيمة الأصول التابعة للمجموعة بشكل ينظر أن يكون له أثره الإيجابي على محافظ الروهونات لدى البنوك والمؤسسات المالية الدائنة، فيما اقترب المؤشر العام من مستوى جديد، يحمل معه إشارة نحو تنامي التوقعات بخصوص إمكانية تحقيق البورصة مزيداً من المكاسب في الفترة القريبة المقبلة. وبين التقرير أن السوق سجل تجاوزاً ملحوظاً لوجة التصحيح التي تراجعت معها المؤشرات العامة للبورصة قبل جلسات.

يطمح الخبراء المصرفيين في الشرق الأوسط إلى أن يحظى العام الحالي باستمرار ارتفاع صفقات الاندماجات والاستحواذات كالعالم الماضي، حيث يأمل المستثمرون الخليجيون في النمو الاقتصادي لمنطقتهم وذلك وفقاً لـ «الفايننشال تايمز». ويأتي هذا التفاؤل كون صفقات الاستحواذات والاندماجات في الشرق الأوسط قد تحطت إلى 20 مليار دولار خلال العام الماضي والتي تمثل ضعف ما سجلته خلال 2011، وبذلك يعد العام الأقوى منذ الأزمة المالية 2008، حسب بيانات موسون رويترز. وقد اتجهت البنوك الأجنبية في منطقة الخليج للاعتماد على مثل هذه الصفقات من الاستحواذات والاندماجات التي تمثل وجودهم في المنطقة K في حين أقدم الكثير منها بالفعل إلى خفض عدد موظفيها ومزالت تبحث عن خفض تكاليفها. ويتمتع العاملون في القطاع المالي بالراحة بعد تلك الصفقات الأخيرة، بما في ذلك اتنان من البنوك الخليجية التي قامت بشراء عمليات لبنوك أوروبية في مصر في مساع منها إلى جمع الأموال لدعم ميزانياتها العمومية، كذلك كان هناك نشاط في سوق المقارنات الخليجية، حيث تم اندماج اثنتين من الشركات العقارية هما شركة الدار وشركة صروح. وصاحب ارتفاع حجم الاندماجات والاستحواذات دفع كبير من قبل قطاع الاتصالات، والتي مثلت نحو ثلث تلك الصفقات، فقد كانت مصر البلد الأكثر استهدافاً خلال العام الماضي، فيما كانت قطر هي المشتري الأكثر نشاطاً وفقاً للمدير التنفيذي الإقليمي لتومسون رويترز روسل هاورز. واشتملت تلك الصفقات الكبرى في قطاع الاتصالات على قيام فرانس تيليكوم أورانج بشراء